الجمهورية التونسية

محكمة المحاسبات

الغرفة الجهوية بجندوبة

التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية غار الدماء في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

(تصرّف 2017)

بلدية غارالدماء

أحدثت بلدية غار الدماء في ما يلي (البلدية) بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 20 نوفمبر 1905. وتم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات، ضم 9 عمادات للمنطقة البلدية بغار الدماء ليبلغ عدد سكان الوسط البلدي 50793 نسمة ومساحة المنطقة البلدية 379,3 كم مربع وذلك حسب التنظيم البلدي المعدّ من قبل وزارة الشؤون المحلية في ماي 2016.

وتولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من مدى التزامها بمختلف النصوص القانونية والإجراءات الترتيبية بمناسبة احقاق مواردها وتنفيذ نفقاتها.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 24 جويلية 2018 أي قبل التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة الموافق ليوم 31 جويلية 2018 المحدّد بالفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات.

وتوفرت بالحساب المالي المذكور مجمل شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية تتضمن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي إضافة الى عدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها، إلا أنه تبيّن في ما يتعلق بالوثائق المؤيدة للحساب المالي عدم التأشير على قرارات تنقيح الميزانية (وثيقة عدد 6) من قبل سلطة الإشراف وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي عدد 65 لسنة 2007 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية. كما تبين أنّ الجدول الملخص للوثائق المثبتة لتحويل الاعتمادات (وثيقة عدد 7) لم يتم إرفاقه بقرارات تحويل الاعتمادات داخل الميزانية والبالغ عددها 4 وذلك خلافا لمقتضيات المذكرة العامة عدد 19 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بتاريخ 19 فيفري 2009.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" والأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص أفضت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي. كما أنّها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتعبئة الموارد وبتنفيذ النفقات. علما أنّ كل من البلدية وقابض المالية محتسب البلدية توليا الردّ على الملاحظات الأولية التي تمّ توجيهها إليهما في الغرض.

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

1- هيكلة الموارد

أ- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.080.023,486 دينار. وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل سنة 2017 ما جملته 769.410,308 دينار. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:

أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية	المعاليم	المبلغ (بالدينار)	النسبة (%)
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	المعلوم على العقارات المبنية	38.241,267	4,97
	المعلوم على الأراضي غير المبنية	12.422,239	1,62
	معاليم أخرى	229.471,427	29,82
	مجموع المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	**280.134,933**	**36,41**
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المر افق العمومية فيه	مداخيل الاسواق المستلزمة	264.150,000	34,33
	مداخيل أخرى	33.368,425	4,34
	مجموع مداخيل إشغال الملك العمومي	**297.518,425**	**38,67**
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	**مجموع معاليم الموجبات والرخص**	**191.756,950**	**24,92**
المجموع		**769.410,308**	**100**

وتمثّل "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها:

مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المر افق العمومية	المبلغ (بالدينار)	النسبة (%)
مداخيل الأسواق المستلزمة	264.150,000	88,79
المداخيل الأخرى المتأتية من لزمة الملك البلدي	7.000,000	2,35
المداخيل الأخرى المتأتية من الاستغلال المباشر للملك البلدي	26.368,425	8,86
المجمـوع	**297.518,425**	**100**

وتمثل المداخيل بعنوان مداخيل الأسواق المستلزمة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 264.150,000 دينار في سنة 2017 أي ما يمثّل 34,33 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد بلغت على التوالي 38.241,267 دينار و 12.422,239 دينار أي ما يمثّل تباعا 4,97 % و1,6 % من هذه المداخيل.

وبلغت جملة مقابيض العنوان الأول المنجزة 2.080.023,486 دينار من جملة 5.060.571,709 دينار بعنوان المبالغ الواجب استخلاصها أي بنسبة استخلاص في حدود 41,10 % إلاّ أنه تجدر الإشارة إلى تواضع نسب الاستخلاص المنجزة بعنوان المعاليم على العقارات والتي كانت في حدود 2,89 % بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية وفي حدود 1,90 % بخصوص المعلوم على العقارات المبنية.

ويبرز الجدول الموالي تفاصيل نسب الاستخلاص آنفة الذكر:

أصناف المداخيل	المبالغ الواجب استخلاصها (1) (بالدينار)	المقابيض المنجزة (2) (بالدينار)	النسبة (%) (2)/(1) * 100
المعلوم على العقارات المبنية	2.008.419,281	38.241,267	1,90
المعلوم على الأراضي غير المبنية	429.609,775	12.422,239	2,89
معاليم أخرى	530.399,175	229.471,427	43,26
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	496.448,820	297.518,425	59,93
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	191.756,950	191.756,950	100
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	185.683,398	92.358,868	49,74
المداخيل المالية الاعتيادية	1.218.254,310	1.218.254,310	100
مداخيل العنوان الأول	**5.060.571,709**	**2.080.023,486**	**41,10**

وتجدر الإشارة إلى تراجع مؤشر الاستقلال المالي[1] للبلدية الذي بلغ 48,35 % خلال سنة 2017 مقابل 49,45 % خلال سنة 2016 وهو يبقى دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70 % ودون معدّل النسبة الوطنية للاستقلالية المالية للبلديات والبالغ 65 % خلال سنة 2016 وذلك حسب بيانات وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

كما بلغ مجموع ديون البلدية في موفى سنة 2017 ما قدره 350.391,180 دينار مقابل 2.080.023,486 دينار كمجموع موارد العنوان الأوّل، أي بنسبة تداين بلغت 16,84 % وهي تعتبر نسبة مقبولة مقارنة بمعدّل نسب تداين كافة البلديات التونسية سنة 2016 البالغ 17,5 % ذلك حسب بيانات وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل ديون البلدية في موفى شهر ديسمبر 2017:

ع/د	المؤسسة الدائنة	سنة الدين	قيمة الدين بالدينار
1	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	2014	173.875,972
2		2015	176.515,208
المجموع			**350.391,180**

ب-موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني 905.984,302 دينار وتوزعت بحساب 97,45 % بعنوان الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية و1,43 % بعنوان موارد الاقتراض و1,12 % بعنوان الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (بالدينار)	النسبة
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	882.929,178	97,45
موارد الاقتراض	12.918,148	1,43
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	10.136,976	1,12
جملة موارد العنوان الثاني	905.984,302	100

ويلاحظ عدم تمكن البلدية من استقطاب اهتمام السّلط المركزية قصد رصد اعتمادات محالة لإنجاز مشاريع بنية أساسية واستثمارية بالمنطقة البلدية.

[1] الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول – المناب من المال المشترك – منح ومساهمات الدولة في التسيير)/ موارد العنوان الأول.

2- تعبئة الموارد البلدية

2- 1- تقدير الموارد

تمكنت البلدية من تحقيق نسب هامة في إنجاز الميزانية حيث بلغت 91,94 % بخصوص موارد العنوان الأول و100 % بخصوص موارد العنوان الثاني. ويرجع ذلك أساسا بخصوص موارد العنوان الأول إلى إدراج تقديرات منخفضة مقارنة بالطاقة الجبائية المتاحة لها. ومن ذلك لوحظ أنّ تقديرات الميزانية بخصوص بعض الموارد على غرار المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية ومداخيل أملاك البلدية الاعتيادية لم تتجاوز على التوالي 4,98 % و 3,49 % من المبالغ الواجب استخلاصها والمتمثلة في تثقيلات سنة 2017 زائد البقايا للاستخلاص في موفى سنة 2016 بعنوان المعاليم المذكورة، علما أنّ المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة تمثل 58,66 % [2] من مجموع المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان موارد العنوان الأول.

ومن شأن التصرف على هذا النحو أن يحد من مصداقية الميزانية كوثيقة مرجعية تمكّن من التعرّف على القدرة الجبائية للبلدية. ويبرز الجدول الموالي تفصيل نسب التقديرات والإنجازات بخصوص موارد العنوانين الأول والثاني:

البيان	المبالغ الواجب استخلاصها (1)	التقديرات النهائية (2)	نسبة النقديرات (2)/(1)	المقابيض المنجزة (3)	نسبة إنجاز التقديرات (%) = (3)/(2)
مجموع موارد العنوان الأول (بالدينار)	**5.060.571,709**	**2.262.400,000**	**44,71**	**2.080.023,486**	**91,94**
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	2.968.428,231	362.500,000	12,21	280.134,933	77,28
- المعلوم على العقارات المبنية	2.008.419,281	100.000,000	4,98	38.241,267	38,24
- المعلوم على الأراضي غير المبنية	429.609,775	15.000,000	3,49	12.422,239	82,81
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي	496.448,820	310.000,000	62,44	297.518,425	95,97
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية	191.756,950	232.000,000	120,98	191.756,950	82,65
مداخيل الأملاك البلدية الاعتيادية	185.683,398	124.000,000	66,78	92.358,868	74,48
المداخيل المالية الاعتيادية	1.218.254,310	1.233.900,000	101,28	1.218.254,310	98,73
مجموع موارد العنوان الثاني (بالدينار)	**905.984,302**	**1.062.243,302**	**117,24**	**905.984,302**	**85,29**
الموارد الخاصة للبلدية	917.929,178	882.929,178	96,19	882.929,178	100
الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	10.136,976	10.136,976	100	10.136,976	100

[2] طريقة احتساب النسبة: المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة / المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان موارد العنوان الأوّل (5.060.571,709 / 2.968.428,231) * 100 .

2- 2- مصداقية الحساب المالي

تمّ تسجيل خطأ في مستوى المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان الموارد الخاصة للبلدية (الجزء الثالث من العنوان الثاني) حيث تولى قابض المالية محتسب البلدية إدراج مبلغ قدره 917.929,178 دينار في الخانة المخصّصة لجملة المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان الجزء الثالث المذكور في حين أنّ المبلغ المحتسب من قبل الدائرة بخصوص مجموع المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان كافة فصول نفس الجزء بلغ 882.929,178 دينار. وأدّى الخطأ المذكور إلى تسجيل القابض لبقايا استخلاص بعنوان هذا الجزء خلال سنة 2017 قدرها 35.000,000 دينار. علما أنّه لم يتم إدراج أي مبلغ في الخانة المخصصة لمجموع بقايا الاستخلاص المتعلقة بموارد العنوان الثاني.

وفي ردّه على التقرير الأولي أفاد قابض المالية محتسب البلدية أنّ هذا الخطأ يعود إلى السهو عن إصلاح مجموع جملة الجزء الثالث من العنوان الثاني للموارد وذلك عند نسخ جداول الحساب المالي للبلدية.

2- 3- إصدار قرار لضبط الثمن المرجعي للمتر المربع المبني

بناء على توصيات الدائرة الواردة بالتقارير المتعلقة بالرقابة المالية على البلدية بعنوان تصرف كل من سنتي 2015 و2016، تولت البلدية تدارك الإخلال المتعلق بعدم تحيين الثمن المرجعي للمتر المربع المبني وفي هذا الإطار تمّ إصدار القرار عدد 699 بتاريخ 06 مارس 2017 والذي تولت بمقتضاه البلدية ضبط الثمن المرجعي للمتر المربع المبني طبقا للأمر 1185 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007 والذي تمّ اعتماده عند اعداد جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية بعنوان سنة 2017 بتاريخ 20 ديسمبر 2017.

2- 4- التأخير في تثقيل جداول التحصيل

ينصّ الفصلان 1 و30 من مجلة الجباية على أنه تستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية الموجودة في ذلك التاريخ، كما اقتضى منشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 11 بتاريخ 18 أفريل 2006 حول الإحصاء العام للعقارات المبنية وغير المبنية الخاضعة للمعاليم الراجعة للجماعات المحلية للفترة 2016/2007 على أن تتولى كل جماعة محلية إحالة جداول التحصيل إلى قابض المالية خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي ومتابعة تثقيلها، إلاّ أنّه لوحظ

تسجيل تأخير هام في تثقيل جداول التحصيل الخاصّة بسنة 2017 فقد تمّ تثقيل الجداول المذكورة بتاريخ 06 مارس 2018 أي بتأخير تجاوز السنة حيث بلغ 429 يوما مقارنة بتاريخ غرة جانفي من نفس السنة المنصوص عليه بالفصل الأول من مجلة الجباية المحلية علما أنّ التأخير المسجل في تثقيل الجداول المذكورة لم يتجاوز 19 يوما خلال سنة 2016. ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

جدول تحصيل	تاريخ الإعداد من قبل البلديّة	تاريخ الإحالة من القباضة البلدية إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل غرة جانفي من كل سنة بحساب اليوم
المعلوم على العقارات المبنية	2017/12/20	2017/12/25	2018/03/06	429
المعلوم على الأراضي غير المبنية	2017/12/19	2017/12/25	2018/03/06	429

ويرجع ذلك أساسا إلى التأخير في إعداد جداول التحصيل من قبل البلدية مثلما هو مبين بالجدول السابق. وهو ما ساهم في عدم تمكّن قابض المالية محتسب البلدية خلال سنة 2017 من إنجاز أي عمل تتبع بعنوان استخلاص المعاليم الراجعة لنفس السنة وهو ما من شأنه أن يؤثر على عمل عدول الخزينة عند استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية بعنوان سنتي 2017 و2018.

وأفادت البلدية في ردّها بأنّ هذا التأخير يعود إلى النقص في عدد أعوان البلدية الذين تولوا إنجاز عملية الإحصاء الميداني للعقارات التابعة للمنطقة البلدية وإنجاز عملية تحصيل وتخزين المعطيات على المنظومة المخصّصة للغرض.

وتدعى البلدية إلى الحرص مستقبلا على إعدادها في أنسب الآجال التي تساعد على تثقيل الجداول المذكورة دون تجاوز الآجال القانونية.

2- 5- ضعف نسب الاستخلاص

رغم الإشارة صلب التقرير المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان تصرف سنة 2016 إلى ضعف نسب استخلاص كلّ من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بعنوان نفس السنة والتي كانت على التوالي في حدود 3,36 % و 3,08 % فقد تواصل ضعف نسب استخلاص المعاليم المذكورة حيث لم تتجاوز خلال سنة 2017 على التوالي 1,90 % و2,89 % وساهم في ذلك إنجاز قابض المالية محتسب البلدية خلال سنة 2017 لأعمال تتبع لاستخلاص المعاليم الراجعة فقط للسنوات 2016 وما قبله نتيجة عدم تثقيل أي مبالغ بعنوان هذه المعاليم خلال سنة 2017. ويبرز الجدول الموالي تفصيل النسب المذكورة:

المعلوم	المبالغ الواجب استخلاصها بالدينار(1)	الاستخلاصات بالدينار(2)	نسبة الاستخلاص (%) (2)/(1)	نسبة الاستخلاص خلال سنة 2016
المعلوم على العقارات المبنية	2.008.419,281	38.241,267	1,90	3,36
المعلوم على الأراضي غير المبنية	429.609,775	12.422,239	2,89	3,08

ولئن لوحظ تراجع في قيمة البقايا للاستخلاص بعنوان كلّ من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية في موفى سنة 2017 حيث بلغت على التوالي 1.970.178,014 دينار و417.187,536 دينار مقابل بقايا بلغت في موفى سنة 2016 على التوالي 2.008.419,281 دينار و429.609,775 دينار، إلا أنّ ذلك يعود في الواقع إلى التأخير المذكور سابقا في تثقيل المعاليم الراجعة لسنة 2017 وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إثقال كاهل القباضة خلال سنة 2018 بمعاليم سنتي 2017 و2018، خاصة أمام ارتفاع قيمة كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بعنوان سنة 2017 والتي بلغت استنادا لجداول التحصيل بعنوان سنة 2017[3] على التوالي 489.702,984 دينار و50.030,737 دينار. ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

الجداول	قيمة المعلوم على العقارات المبنية بالدينار	قيمة المعلوم على الأراضي غير المبنية بالدينار
جداول التحصيل الأساسي لسنة 2017 لكل من العقارات المبنية وغير المبنية	476.120,748	47.241,905
جدول التحصيل للعقارات المبنية لسنة 2017 التابعة للتحوير الترابي الجديد	2.900,640	-
جداول التحصيل الإضافي لسنة 2017 (سداسي 1 و2) لكل من العقارات المبنية وغير المبنية	10.681,596	2.788,832
المجموع	**489.702,984**	**50.030,737**

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 1.879.494,112 دينار سنة 2017. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 91,14 % من مجموع هذه النفقات، حيث استأثرت نفقات التأجير بنسبة 50,17 % ونفقات وسائل المصالح بنسبة 40,97 % من جملة نفقات العنوان الأول.

[3] تمّ اعتماد المبالغ المضمنة بجداول التحصيل نظرا لأنه لم يتم تثقيل هذه المبالغ سوى بتاريخ 06 مارس 2018.

ويبرز الجدول الموالي هيكلة نفقات العنوان الأول:

الفصل	البيان	النفقات المنجزة	
		المبلغ (بالدينار)	النسبة %
العنوان الأول : نفقات العنوان الأول			
الجزء الأول : نفقات التصرف			
القسم الأول : التأجير العمومي			
01.100	المنح المخولة لأعضاء المجلس البلدي	960.000	0,05
01.101	تأجير الأعوان القارين	862.595,150	45,90
01.102	تأجير الأعوان غير القارين	79.314,493	4,22
مجموع القسم الأول		**942.869,643**	**50,17**
القسم الثاني: وسائل المصالح			
02.201	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	741.927,592	39,48
02.202	مصاريف إستغلال وصيانة التجهيزات العمومية	27.916,400	1,49
مجموع القسم الثاني		**769.843,992**	**40,97**
القسم الثالث : التدخل العمومي			
03.302	تدخلات في الميدان الاجتماعي	23.951,571	1,27
03.303	تدخلات في ميدان التعليم والتكوين	4.752,911	0,25
03.305	تدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	21.000,000	1.12
03.306	تدخلات في الميدان الاقتصادي	32.400,000	1,72
03.310	التعاون مع الجماعات المحلية وهياكل أخرى	1.906,000	0,10
مجموع القسم الثالث		**84.010,482**	**4,46**
القسم الخامس : فوائد الدين			
05.500	فوائد الدين الداخلي	82.769,995	4,40
مجموع القسم الخامس		**82.769,995**	**4,40**
جملة نفقات العنوان الأول (دون اعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض)		**1.879.494,112**	**100**

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 427.089,460 دينار وتتوزع هذه النفقات بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 258.700,094 دينار و 168.389,366 دينار أي بنسب في حدود على التوالي 60,57 % و 39,43 % من مجموع نفقات العنوان الثاني.

ويبرز الجدول الموالي هيكلة نفقات العنوان الثاني:

الفصل	البيان	النفقات المنجزة	
		المبلغ (بالدينار)	النسبة %
العنوان الثاني : نفقات العنوان الثاني			
القسم السادس : الإستثمارات المباشرة			
06.600	الدراسات	8.750,796	2,05
06.605	البرامج والتجهيزات الإعلامية	559,495	0,13
06.606	اقتناء معدات وتجهيزات	16.250,012	3,80
06.607	مصاريف الإشهار والإعلانات	1.474,457	0,35
06.610	الإنارة	7.345,056	1,72
06.613	الطرقات والمسالك	43.532,336	10,19
06.616	بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية للثقافة والشباب والرياضة والطفولة	180.787,942	42,33
مجموع القسم السادس		**258.700,094**	**60,57**
القسم العاشر: تسديد أصل الدين			
10.950	تسديد أصل الدين الداخلي	168.389,366	39,43
مجموع القسم العاشر		**168.389,366**	**39,43**
جملة نفقات العنوان الثاني (دون اعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض)		**427.089,460**	**100**

وتمثل النفقات المنجزة بخصوص العنوانين الأول والثاني على التوالي 90,51 % و 82,31 % من الاعتمادات النهائية المرسمة بالميزانية كما هو مبين بالجدول الموالي:

البيان	المبلغ (بالدينار)
نفقات العنوان الأول	
الاعتمادات النهائية	2.076.540,128
الإنجازات	1.879.494,112
نسبة الانجاز (%)	90,51
نفقات العنوان الثاني	
الاعتمادات النهائية	1.248.103,174
الإنجازات	1.027.335,305
نسبة الانجاز (%)	82,31

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

مكّن فحص الوثائق المثبتة لنفقات العنوان الأول من الوقوف على الملاحظات التالية:

2- 1- التحميل الخاطئ للنفقات

ينصّ الفصل 136 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه يجب على المحاسب التثبت قبل تأدية النفقة من صحة إدراجها بالعنوان والباب والقسم والفصل والفقرة الفرعية الخاصة بها بحسب نوعها أو موضوعها غير أنّه لوحظ أن البلدية تولت تحميل نفقة تتعلق بإصلاح عطب بخط داخلي من قبل شركة تكنولوجيا الاتصالات والإعلامية على تبويب خاطئ. ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

التحميل المعتمد من البلدية			الفاتورة		الأمر بالصرف				التحميل الصحيح		
الفصل	الفقرة	فقرة فرعية	العدد	التاريخ	العدد	التاريخ	المبلغ (د)	الموضوع	الفصل	الفقرة	فقرة فرعية
02201	0004	001	63	2017/05/25	30	2017/07/03	106,200	اصلاح عطب بخط داخلي	02201	0010	001
الإتصلات الهاتفية									الإعتناء بالبناءات		

وأفادت البلدية في ردّها بأنه هذا الخطأ غير مقصود وتعهّدت بالعمل مستقبلا على تفادي ذلك.

2- 2- خلاص المزودين العموميين

خلافا لمقتضيات الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف الذي نص على ضرورة دفع المبالغ المستحقة لفائدة المزودين العموميين في أجل أقصاه 45 يوما من تاريخ استلام الفواتير، لوحظ أن البلدية لم تحرص على احترام الآجال المذكورة بخصوص خلاص مستحقات بعض المزودين العموميين على غرار الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة الوطنية للاتصالات "اتصالات تونس" والشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك رغم الإشارة إلى هذا الإخلال صلب التقارير المتعلقة بالرقابة المالية على البلدية بعنوان تصرف سنتي 2015 و2016. ويعود سبب هذا التأخير حسب ما أفادت به البلدية في ردّها بعدم توفر السيولة اللازمة للخلاص. وتراوح التأخير المسجّل في الغرض بين 26 و170 يوما.

2- 3- عدم احترام آجال تمتيع العملة بلباس العمل

خلافا لمقتضيات الفصل 6 من الأمر 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والذي ينص على أن تمنح الإدارة لعملتها لباس العمل في غرة ماي من كل عام، تبيّن أنّ البلدية لم تتول تسليم لباس العمل للمنتفعين من عملتها والبالغ عددهم 47 إلا بتاريخ 13 جوان 2017 أي بتأخير بلغ 43 يوما، علما أنّه تمّت الإشارة إلى نفس الإخلال صلب التقرير المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان تصرف سنة 2016.

وأفادت البلدية في ردّها بأنّ التأخير في تسليم لباس العمل يعود أساسا إلى النقص في الأعوان وتعهدت بتفادي هذا الإخلال في المستقبل.

2- 4- التأخير في صرف مستحقات المزودين من قبل المحاسب

خلافا لأحكام المذكرة العامة الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص عدد 48 المؤرخة في 17 ماي 1999 والتي ضبطت أجل عشرة أيام كأجل أقصى لصرف النفقات العمومية إلى مستحقيها، تمّ تسجيل تأخير من طرف قابض المالية محتسب البلدية في صرف النفقات لمستحقيها تراوح بين يوم واحد و102 يوما، علما أنّه تمّت الإشارة إلى نفس الإخلال صلب التقارير المتعلقة بالرقابة المالية على البلدية بعنوان تصرف سنتي 2015 و2016.

وفي ردّه على التقرير الأولي تعهّد قابض المالية محتسب البلدية بعدم التأخير مستقبلا في صرف مستحقات المزودين واحترام الأجل الترتيبي المذكور.

2- 5- حسابية عقد النفقات

لوحظ عدم حرص البلدية على إلغاء التعهدات بخصوص النفقات التي لم يتم إصدار أوامر صرف في شأنها وذلك خلافا للفصل 14 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية الذي نصّ على أنه "إذا طرأت زيادة أو نقصان على نفقة وقع التعهد بها من قبل، فإنه يقع إما اقتراح تعهد تكميلي أو اقتراح تنقيص في المبلغ المعني ثم يتم عرضه على تأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية مرفقا بكامل المؤيدات والمراجع اللازمة". ونتج عن ذلك عدم تطابق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها بخصوص بعض بنود النفقات. وبلغ الفارق بخصوص

نفقات العنوان الأوّل مبلغا قدره 24.346,594 دينار. ومن شأن التصرف على هذا النحو أن لا يسمح لمصالح مراقبة المصاريف العمومية بتحيين حسابية البلدية وأن لا يضمن تطابق الحسابيات التي يمسكها آمر الصرف ومصلحة مراقبة المصاريف العمومية وقابض المالية محتسب البلدية.

3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

لوحظ تراجع في استهلاك اعتمادات العنوان الثاني المرسمة بميزانية البلدية خلال تصرف 2017 حيث بلغت نسبة الاستهلاك 34,22 % وذلك مقابل 58,50 % خلال تصرّف 2016. ويبرز الجدول الموالي نسب استهلاك اعتمادات العنوان الثاني خلال سنة 2017 حسب القسم:

القسم	البيان	الاعتمادات النهائية بالدينار	المصاريف المأمور بها بالدينار	نسبة الاستهلاك (%)
6	الاستثمارات المباشرة	1.057.851,413	258.700,094	24,45
10	تسديد أصل الدين	180.114,785	168.389,366	93,49
11	النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة	10.136,976	0	0
المجموع		**1.248.103,174**	**427.089,460**	**34,22**

وساهم في تراجع استهلاك اعتمادات العنوان الثاني خلال سنة 2017 عدم تقدير البلدية لحاجياتها بالدقة اللازمة حيث تبيّن فضلا عن ضعف نسب استهلاك بعض فصول قسم الاستثمارات المباشرة أنّ البلدية لم تتولّ إنجاز أي نفقة بعنوان بعض الفصول الأخرى رغم رصد اعتمادات لها في الغرض وذلك على غرار "اقتناء وسائل النقل" و"أشغال التهيئة والتهذيب" و"المساحات الخضراء ومداخل المدن". ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الفصل	البيان	الاعتمادات النهائية بالدينار	المصاريف المأمور بها بالدينار	نسبة الاستهلاك (%)
06.600	الدراسات	58.367,308	8.750,796	14,99
06.606	معدات وتجهيزات	119.274,483	16.250,012	13,62
06.608	اقتناء وسائل النقل	40.000,000	0	0
06.613	الطرقات والمسالك	336.441,733	43.532,336	12,94
06.614	التهيئة والتهذيب	1.595,085	0	0
06.615	المساحات الخضراء ومداخل المدن	2.000,000	0	0

كما تم الوقوف على تنقيح الميزانية بالزيادة بعنوان بعض الفصول على غرار "الدراسات" و"الإنارة" و"الطرقات والمسالك" و"بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية للثقافة والشباب والرياضة والطفولة"، وذلك دون أن يتم استهلاك الاعتمادات المحولة وهو ما ساهم في ارتفاع نسب الاعتمادات غير المستعملة بخصوصها والتي تراوحت بين 55,77 % و 91,48 % . ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

الفصل	البيان	الاعتمادات المرسمة بالميزانية بالدينار(1)	الاعتمادات النهائية بالدينار (2)	قيمة الزيادة بالدينار (2) – (1)	الإعتمادات غير المستعملة	
					المبلغ بالدينار (3)	النسبة (%) = (3) / (2)
06.600	الدراسات	37.367,308	58.367,308	21.000,000	49.616,512	85
06.610	الإنارة	16.179,296	86.179,296	70.000,000	78.834,240	91,48
06.613	الطرقات والمسالك	89.226,313	336.441,733	247.215,420	292.909,397	87,06
06.616	بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية	278.739,402	408.739,402	130.000,000	227.951,460	55,77

الجمهوريـــة التـــونسيّة
وزارة الشؤون المحليّـــة و البيئة
بلـــديّـة غـــار الـــدّمـاء
عـــــــدد 6077

غار الدّماء في : 25 ديسمبر 2018

من رئيس بلديّـــة غـــار الدّمـــاء
إلـــــــــى

السيّد : رئيس الغرفة الجهويّة لدائرة المحـــاسبات
بجندوبـــــــــة

الموضـــوع : حول الرّقابة الماليّة على بلديّة غارالدّمـــاء (تصرّف 2017) .

تبعـــا لتقريركم الأوّلـــي عدد 139 بتاريخ 24 ديسمبر 2018 ، و الوارد علينا بنفس التـــاريخ و المتعلّق بـــالرّقابة المالية على تصرّف سنة 2017 لـــبلديّة غـــار الدّماء و ذلك في اطار برنامج التنمية الحضريّة و الحوكمة المحلية و الذي أثرتم بمقتضاه عديد الإشكاليات المتعلّقة بتنفيذ ميزانية البلديـة دخلا و صرفـــا .

أتشرف بأن أحيل عليكم بعض الإجابات و الإيضاحات في هذا الغرض .

رئيس البلديّـــة
رئيس البلديـة
قدور الشعابي

*** حول التأخير في اعداد جداول التحصيل للعقـارات المبنية و غير المبنية لسنة 2017 .**

كـانت سنـة 2016 سنـة الإحصـاء العـام العشري للفترة 2017 -2026 و قد انطلقت هـذه العملية فـي 22 أفريل من سنـة 2016 و عملا بمقتضيات المنشور عـدد 04 بتاريخ 11 فيفري 2016 الصادر عن السيّد وزير الشؤون المحليـة و المتعلّق بضبط المتطلبات العـامّة لانجاز هذا الاحصاء العـام العشري ، و الذي تـمّ بمقتضـاه تحديد عـدد أعوان و مراقبـي الإحصـاء ، فقد كـان من الضروريّ تعيين خمسة عشر عون احصاء قصد تـأمين الإحصاء الميدانـي للعقـارات التـابعة للمنطقـة البلديـة . و نظـرا للنقص الفـادح في عـدد الأعوان، فقد تـمّ تعيين ثمـانية أعوان اداريين فقط عوضا عن خمسة عشر اضافة الى قيـامهـم بمهـام الإدارية الأخرى و هو مـا أثر سلبـا فـي عمليّـة السير العـادي لعمليّة الإحصـاء الميداني خـاصة و قد تزامن ذلك مع التوقيت الصيفـي و شهـر رمضـان المعظّـم . أمّـا عمليّـة تحصيل و تخزين المعطيات علـى المنظـومة فقد كـانت أصعب خـاصّـة و أنّ تـأمينهـا كـان من طرف عـونين فقط اضـافـة الـى تعـدد المهام الموكـولـة اليهـم بين تخزين معلومـات الإحصـاء و تأمين السير العـادي لقسم الجبـاية المحليّـة اضافة الى معاضدة مجهود القبـاضة المـالية و ذلك بتحديد مراجع خلاص المعلوم على العقـارات سواء كـانت مبنية او غير مبنية و مـدّ المواطنين بأذون استخـلاص وقتيّة قصد تحصيل الموارد المبوّبة بهذه الفصـول حيث كـان معدّل مقـابيض خـارج الميزان لسنـة 2017 مـا يقـارب 97.277.251 د كمعلـوم على العقـارات المبنية و غير مبنية و هو ما سيظهر جليا فـي مداخيل سنـة 2018 .

*** نفقات العنوان الأوّل :**

1) حول التحميل الخـاطئ للنفقـات :

و يتمحور ذلك حـول تحميل نفقـة تتعلّق بـاصلاح عطب بخط داخلـي من قبل شركة تكنولوجيا الإتّصالات و الإعلاميّة على تبويب خـاطئ و هذا الخطأ غير مقصود و مردّه عدم انتباه فقط و سنعمل على تفادي ذلك مستقبلا .

2) حول خلاص المزودين العموميين :

تبعا لما ورد بتقريركم حول عدم خلاص المزودين العموميين في الآجال القانونيّة و التي حدّدت في اقصى الحالات بـ 45 يوما من تاريخ الإستلام ، أتشرّف باعلامكم أنّه لا يمكن اصدار اذن بخلاص الفواتير أو غيرها من النفقـات الا بعد توفّر السيولة اللازمة للخلاص .

3) حول عدم احترام آجال تمتيع العملة بلباس العمل :

يشكو قسم المالية كغيره من الأقسام بادارة البلديّة نقصا فادحا في عدد الموظفين حيث يؤمن عمليّة خلاص الأجور و جميع نفقـــات العنوان الأوّل و الثاني و اصدار استشارات مختلف شراءات العنوان الأوّل و غيرها من الأعمال الأخرى على غرار صيانة معدات الإعلاميّة ، اطار واحد مكلّف بقسم الماليّة و هو ما أدى الى تأخير في تسليم لباس العملة للمنتفعين به هذا و ستعمل البلديّة على تفادي هذا الإخلال مستقبلا.

4) حول حسابيات عقد النفقات :

يعمل قسم المالية على تنفيذ مقتضيات الفصل 14 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرّخ في 19 نوفمبر 2012 و ذلك باقتراح تعهد تكميلـــي في صورة اذا ما طرأت زيادة على نفقة ما ، أو اقتراح تنقيص في المبلغ اذا لـــم يصرف المبلغ تمـــامـــا او صرف جزءا منه ، و قد وقع هذا السهو في الفصـــول المتعلّقة بصرف الأجـــور نظرا لضيق الوقـــت في نهـــاية تصرّف السنة المعنية و هـــي 2017 .

5) حول عقد نفقـــات العنوان الثـــانـــي :

يقع رصد اعتمـــادات العنوان الثاني تبعا لنوعية المشاريع و عددها و كذلك مدّة انجازهـــا . و لا تصرف اعتمـــادا ت هذا العنوان الاّ بعد تعيين سواء مكتب دراسات او مقاولة للغرض . و قد تعذّر صرف بعض الإعتمـــادات المرصـــودة على غرار تلك المخصّصة لاقتنـــاء وسائل النقل حيث أنّ ادارة البلديّة لم تتوصل الـــى تعيين مزوّد رغم اصدارها لاكثر من خمس استشارات فـــي الغرض. أمّا بخصوص الإعتمادات المرصودة بالفصل المخصّص للتهيئـــة و التهذيب و المقدّرة بـ 1.595.085 د فهي فواضل بعد انجاز المشروع . و فيما يتعلّق بالاعتمادات المخصّصة للمساحات الخضراء و مداخل المدن و المقدّرة بـــ 2.000.000 د فسيقع اصدار استشارة في الغرض قصد تحسيين مدخل المدينة .

أمّـــا بخصوص التنقيحـــات بـــالزيـــادة المدخلة على الميزانيّة فهـــي اعتمـــادات موظّفة خـــاصّة ببرنـــامج الاستثمـــار التشـــاركـــي و سيقع صرفها في ابّنهـــا.

رئيس البلديّـــة

رئيس البلـ
قـدورالـ

غار الدماء في 2018/12/25

إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة

الموضوع الرد على الملاحظات الأولية حول الرقابة على بلدية غار الدماء لسنة 2017

إما بعد ،

- الخطأ الذي أشرتم إليه الوارد بصفحة 17 من جدول الحساب المالي لبلدية غار الدماء لسنة 2017 والمتعلق بمجموعة المبالغ الواجب استخلاصها الجزء الثالث لموارد العنوان الثاني، نفيد جنابكم و انه عند نسخ جداول الحساب المالي للبلدية المذكورة تم السهو عن إصلاح مجموع جملة هذا الجزء على مستوى العمود المخصص للمبالغ الواجب استخلاصها ليصبح 882.929.178 عوض عن 917.929.178 و هو خطأ فحسب عند كتابة الأرقام و ليس خطأ من الأصل ، وعليه تكون بقايا الاستخلاص لجملة الجزء الثالث لا شيء .
- التأخير في صرف مستحقات المزودين من قبل المحاسب فاننا نتعهد بعدم وقوع هذا التأخير في صرف النفقات لمستحقيها مستقبلا و احترام اجل عشرة أيام كأجل أقصى لصرف النفقات العمومية إلى مستحقيها .

و السلام

القابض

25 ديسمبر 2018